برغم النتائج الايجابية التي أكد عليها المجلس الإسلامي الأعلى من زيارة زعيمه عمار الحكيم الى تركيا، لكن مصادر كشفت امتعاض حليفه في التحالف الوطني، ائتلاف دولة القانون من هذه الجولة لعدم التنسيق معه لاسيما وان الحكومة كان لها موقف سلبي تجاه تصريحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان.
الاخير كان قد اكد في وقت سابق ان تركيا لن تقف مكتوفة الايدي في حال شجعت بغداد على حرب طائفية، تصريحات لم تعجب الحكومة العراقية والتي دعت نظيرتها في انقرة الى الكف عما وصفته بالتدخلات في الشأن العراقي، وبعد ساعات من هذه التطورات جاءت زيارة الحكيم الى انقرة والتي كانت وحسب مراقبين لتقريب وجهات النظر بين الطرفين.

معلّه يكشف لـ(المدى) رسالةً تركيّة نقلها زعيم المجلس الإسلامي

غياب التنسيق في زيارة الحكيم أنقرة يُغضب دولة القانون

بغداد/ إياس حسام الساموك

غير أن قياديا بارزا في المجلس الإسلامي يؤكد ان زيارة زعيمه جاءت على خلفية دعوة تلقاها منذ اكثر من اسبوع وتم تأجيلها ولكن حرب التصريحات الاعلامية التي حدثت بين الحكومتين شجعت الحكيم على اتمام الزيارة.

وبعد عودة الحكيم الى بغداد، تعددت التساؤلات عن طبيعة الرسائل التي يحملها من انقرة، التي اكد المجلس الاسلامي انها تصب في مصلحة الطرفين وتنقل اتفاقه مع رئيس الوزراء التركي على التهدئة وحل الخلافات سياسيا من خلال المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني.

انزعاج كبير، شعور نقلته مصادر في ائتلاف دولة القانون، إذ تؤكد لـ(المدى) امس "ان قيادات الائتلاف كانت على غفلة من زيارة الحكيم ولم تعلم بها الا من خلال وسائل الإعلام مما ولد تحفظا كبيرا من هذه الزيارة".

وأضافت المصادر "أن الحكومة كانت تفكر في التعاطي مع الأزمة باسلوب يختلف عما ذهب اليه الحكيم وبالتالي فأنها وقعت بحرج كبير وما عليها الا تفهم ما وصل اليه زعيم المجلس من تفاهمات".

غير ان المجلس يرى لا داعي لتحفظ دولة القانون على زيارة الحكيم، ويقول النائب حسون الفتلاوي في تصريح لـ(المدى) امس "لا شأن لدولة القانون بخصوص زيارة زعيمنا، الحكيم مثل نفسه في تركيا باعتباره رئيسا للمجلس الإسلامي الأعلى، لا التحالف الوطني وبالتالي لكل جهة سياسية ما يعنيها بهذا الصدد".

الحكيم وعلى ما يقول المتحدث باسم المجلس الإسلامي الأعلى، اتفق مع انقرة على ضبط النفس والمحافظة على العلاقات الطيبة بين الدولتين

حميد معلة قال في مقابلة مع (المدى)، "ان الحكيم ابلغ أنقرة امتعاض بغداد من تصريحات اوردغان، ودعاهم الى اطلاق رسائل تطمينية حتى تتغير الانطباعات، كما ابلغهم بعدم وجود أزمة طائفية في البلاد بقدر ما هي خلافات سياسية تتعلق بعدد من القضايا العالقة يمكن تجاوزها من خلال الحوارات".

ولم يغفل زعيم المجلس الأعلى، وحسب المتحدث باسمه ملف نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي المتهم بدعمه جماعات مسلحة، وقال "أكدنا لهم أن المسألة قانونية يكون حلها من خلال اتباع الوسائل القضائية ولا يمكن ايجاد مخرج سياسي لها".

وفي ما يتعلق بمقاطعة القائمة العراقية لمجلسي النواب والوزراء بناء على قرار اتخذته قبل اكثر من شهر، يبين معلة "طرحنا هذا الموضوع وقلنا لهم بأننا من اكثر الداعين الى انهاء القطيعة لإيجاد خارطة طريق لحل الازمة".

ومن المؤمل ان ينقل الحكيم رسالة من انقرة الى الحكومة العراقية، حتى يمكن تسوية الخلافات، وعن محتواها يقول معلة "ان انقرة تقف مع التهدئة وحثت بغداد على ضرورة حل الازمة السياسية من خلال دعوة رئيس الجمهورية جلال طالباني الى المؤتمر الوطني وانها متخوفة من الخلافات التي تحصل في داخل العراق وان الهدوء في داخله من الممكن ان ينعكس على باقي دول المنطقة بما فيها تركيا والعكس صحيح".

وينفي معلة ان تكون الزيارة مرتبطة بشكل اساسي بالأزمة الحاصلة، مبينا "تم الاتفاق عليها مسبق قبل اكثر من اسبوع بناء على دعوة من رئيس الوزراء التركي ولكن تم تأخيرها ومن ثم جاءت هذه الازمة اسهمت في انجاز الدعوة التي شكلت نقطة ايجابية في سبيل التواصل بين البلدين الجارين وامتصاص التصعيد".

وخلص المتحدث باسم المجلس الاسلامي الى التقليل من اهمية الازمة بين تركيا والعراق، وتابع "انها مسألة طبيعية بوجود تصريحات متشنجة من قبل دولتين جارتين لكن الحكمة ستأخذ طريقها نحو ترطيب الاجواء بينهما".

مراقبون ينظرون بريبة الى الموقف التركي مما يحصل في العراق، موجهين انتقادات الى اطراف داخل العملية السياسية قريبين من انقرة لانهم لم يأخذوا بزمام المبادرة لحل الازمة السياسية.

" تحدثت الخارجية التركية بأسلوب رطب عن الأزمة الحالية، لكن نواياها مختلفة"، هو ما يؤكده المحلل السياسي خالد السراي، والذي قال في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "يبدو ان انقرة وبعد ان خسرت مكاسبها في أوروبا بدأت تنظر الى المنطقة العربية من خلال دعم بعض الجماعات المتشددة للوصول الى السلطة"، متابعا "وان كانت هناك مواقف ايجابية صدرت منها خلال زيارة الحكيم لكن هذا لا يمنع من الحذر تجاه مواقفها من العراق".

وأردف "كان الأجدى بالقائمة العراقية باعتبارها مقربة من انقرة العمل على تطريب الأجواء مع العراق، لكنها على العكس افادت من الدعوات ذات الطابع الطائفي من تركيا".

ونفى رئيس كتلة العراقية في مجلس النواب ان قائمته هي من وراء التدخلات التركية بالشأن العراقي الداخلي.

وقال سلمان الجميلي، في تصريحات لعدد من وسائل الاعلام ان "تركيا دولة اكبر من ان تحرضها القائمة العراقية، لاسيما وان هذه الدولة لها ادوار ايجابية على البلد لعبتها منذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ ولغاية الان".

وكانت وسائل اعلامية قد نقلت في وقت سابق عن مصادر عراقية مسؤولة قولها بان القائمة العراقية وعلى رأسها زعيمها اياد علاوي، تطرق بين الحين والاخر ابواب الدول الخارجية وتدعوها للتدخل بشؤون العراق الداخلية وعلى رأسهم امريكا والسعودية وتركيا، خاصة بعد تأزم العملية السياسية في البلد. واضاف الجميلي، انه "لا توجد امكانات لدى العراقية تمكنها من تحريض دولة بهذا الحجم".

نقطتين شارحة

■ مازن الزيدي

عورتنا التي انكشفت من جديد

العراق يعود للاستبداد وقمع الحريات كما تقول هيومن رايتس ووتش في تقريرها الاخير، والحكومة تلعب بنار الطائفية كما يقول طيب اردوغان. لكن بغداد ترد على الاولى بالتشكيك بمن كتب التقرير وتقلل من أهمية اعداد المتظاهرين اسبوعيا وكأن المشكلة بالعدد، كما لا ينسى رئيس وزرائنا وحلفاؤه بوصف صديقهم الحميم الى وقت قريب جدا بـ "السلطان العثماني" ملوحين باثارة الملفات التي تجلس عليها انقرة مطالبين اياها بعدم رمي البيت البغدادي بالحجر لان بيت السلطان مشيد بزجاج رقيق حد ان نائبا في ائتلاف دولة القانون يطالب بايقاف الاستثمارات التركية في العراق التي تتجاوز الـ ٢٠ مليار دولار.

شهر واحد فقط، بعد الانسحاب الاميركي، كشف العالم عورات نظامنا السياسي الذي ضرب رقما قياسيا في "الشيخوخة المبكرة" التي اصابته بتصلب الشرايين وجعلته امام طريق مسدودة في غضون تسع سنوات من مخاض ولادة العراق الجديد. فالنظم السياسية تشبه الى حد بعيد جسد الكائن الحي فعندما يقف اي جزء من اجزائه عن اداء واجباته ومهامه فانه يؤشر لخلل ما يجب معالجته بسرعة، واما عجز الجسد / السيستم بشكل كامل عن اداء مهمته فانه يعني موت ذلك الجسد ولن يتبقى سوى اعلان وفاته بشكل رسمي، وهو حال نظامنا السياسي بعمره الذي لم يتجاوز العقد وهو رقم قياسي بكل المقاييس.

فعادة ما تحتاج الانظمة لعقود لاجراء لاكتشاف الترهل القانوني والمؤسساتي في هيكلها ما يفرض عليها اجراء اصلاحات جذرية تعيد ترميم الاجزاء المعطوبة من هذا النظام واجراء عمليات "قسطرة" لشرايينها المتصلبة فللعمر حكمه حتى في السياسة، لكن نظامنا ودستورنا اصيب بكل هذه الاعراض وهو ما يزال "فتيا يافعا" وبات الجميع بمختلف توجهاتهم يدعون لاعادة النظر في هذا النظام والدستور الازمة!

بالعودة الى هيومن رايتس ووتش، هل حقا نحن بحاجة لهكذا تقرير منحاز كما يصفه مستشار رئيس الوزراء، لنكتشف انكفاء الحريات المدنية والسياسية التي بلغت ذروتها في ٢٠١١؟ وهل نحتاج تقريرا دوليا لنكتشف انخراطنا في استبداد جديد واكتشاف تراجعنا على كافية المستويات بما فيها الاخلاقية ونحن نشاهد مسؤولينا يهاجمون منظمة دولية كانوا يحتكمون لتقاريرها بهدف ادانة النظام السابق ايام المعارضة. حكومتنا تقلل من اهمية اعداد المتظاهرين وتقول ان التضييق على المعارضين ليس عملا ممنهجا بل هي ممارسات فردية ولا تعبر عن توجه الدولة واجهزتها. لكنها تتناسى القيود الصارمة التي تفرضها على منح رخص التظاهر السلمي، ناهيك عن التفنن بحجب المعلومة وتقييد حركة وسائل الاعلام للوصول الى المصادر. تتغاضى عن "ساحة الحرب" التي اتقنت صناعتها صباح كل يوم جمعة في ساحة التحرير لمنع المتظاهرين "المغرضين" للوصول اليها فيما تقوم بتوفير كل التسهيلات امام انصارها لدعمها في صراعها المتواصل مع الداخل والخارج. ايضا لن نحتاج لشهادة اردوغان لنكتشف ان حكومتنا المنتخبة تتحالف مع ديكتاتوريات المنطقة على اساس طائفي وتدير ظهرها للعالم وتنشغل باصدار تعليمات تمنع المرأة من اظهار زينتها وفرض لون محدد في دوائرها الرسمية. الفريق الحاكم يهاجم "الطيب" لانه يعبر عن مخاوف "اخوية" من نار باتت تهدد بيته، لكن السنة سليطة تقرع اردوغان بقاموس شتائم وردود تذكرنا بالصحاف وطارق عزيز وعزت ابراهيم، سمعت قبل قليل حليفا للمالكي من احدى الشاشات "الصقورية" يستنكر "تطاول" اردوغان على العراق واصفا اياه بالديكتاتور الذي قمع شعبه وقام بتصفية خصومه السياسيين في تركيا!!

حكومتنا منشغلة بستر عورة المرأة لكنها تقوم بشكل يومي بكشف عوراتنا امام العالم الذي بات يخشى عراقا اريد له ان يكون شمسا لديمقراطية الشرق الاوسط.. استروا عوراتنا فانه اوجب من مهاجمة انقرة والرياض يا جماعة!

واشنطن تحذر العراقيين من إضاعة فرصة توحيد البلاد

□ بغداد/ المدى

حذرت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون، امس الجمعة، المسؤولين العراقيين، من إضاعة فرصة توحيد البلاد لتحقيق الرخاء والوحدة، قائلة إنه ينبغي أن يتصرف العراق كدولة ديمقراطية تقبل الحلول الوسط.

وقالت كلينتون إن السفير الأمريكي في العراق جيمس جيفري بادر بحث الساسة العراقيين، ومن بينهم رئيس الوزراء نروري المالكي على تسوية خلافاتهم سلميا، لافتة إلى أن السفير يتواصل باستمرار مع الأطراف المختلفة بدءاً بالمالكي، ويجتمع بهم ويحاول إقناعهم ويلح عليهم ألا يضيعوا هذه الفرصة، مضيفة هذه فرصة لتوحيد العراق والسبيل الوحيد لذلك هو التوصل إلى حلول وسط. وأوضحت كلينتون أن الولايات المتحدة ستقوم بكل ما يمكنها للمساعدة، لكن العراق في نهاية الأمر دولة ديمقراطية الآن، ويتعين عليها التصرف من هذا المنطلق، وهذا يتطلب حلولا وسطا.

وكانت وزارة الخارجية قد كشف امس الاول ، عن إعراب الرئيس الأمريكي باراك اوباما عن "قناعته" بقدرة العراق على تجاوز الخلافات السياسية الداخلية التي يمر بها حالياً. وقالت الخارجية في بيان لها نشرته (المدى) امس إن "الرئيس الأميركي أعرب عن تأكيده أثناء تسلمه بمكتبه بالبيت الأبيض أوراق اعتماد السفير العراقي الجديد جابر حبيب جابر على أهمية العلاقات الثنائية بين بغداد وواشنطن". وأضاف البيان الذي تلقت المدى نسخة منه أن "اوباما أشاد بالزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الوزراء نوري المالكي للولايات المتحدة وبنتائجها الايجابية"، مشدداً على أن "الخلافات السياسية الداخلية سيتجاوزها العراق بالتأكيد".

وأشار البيان إلى أن "السفير اخبر الرئيس الأمريكي بأن الأزمات الداخلية التي يشهدها العراق ليست بالأمر الجديد اذ سبق وتم تجاوزها".

وفي تطور لاحق بحث رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي مع السفير الاميركي في بغداد جيمس جيفري الاوضاع السياسية في البلاد وامكانية حلحلة الازمة الراهنة. وذكر بيان لمكتب النجيفي تلقت (المدى) نسخة منه امس الجمعة ان " النجيفي وجيفري بحثا امس تطورات عقد المؤتمر الوطني وامكانية حلحلة الازمة الراهنة وضرورة تهدئة الاوضاع من خلال الكف عن التصريحات الاعلامية التي تزيد من حدة التوتر بين الكتل السياسية".

وطالب جيفري بحسب البيان النجيفي " بلعب دور الوسيط والسعي من اجل تقريب وجهات النظر والحد من تفاقم الازمة وايجاد مشتركات يمكن بموجبها التمهيد لعقد المؤتمر الوطني المرتقب". يذكر ان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد دعا الكتل السياسية الى مؤتمر وطني لحلحلة الخلافات بين الكتل السياسية . وتشهد العملية السياسية والعلاقة بين الكتل تأزما واضحاً بسبب استمرار الخلافات السياسية بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية خاصة فيما يتعلق بقضية اصدار مذكرة الاعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية المطلوب للقضاء طارق الهاشمي، وطلب رئيس الوزراء سحب الثقة عن نابه صالح المطلك ، بالاضافة الى اتهامات العراقية لدولة القانون بالتنصل عن تنفيذ مبادرة اربيل التي تتضمن تحقيق الشراكة في ادارة الدولة وصنع القرار وتسمية الوزراء الامنيين وتشكيل مجلس السياسات الستراتيجي وعدم تحقيق التوازن في مؤسسات الدولة بين مكونات الشعب حسب اراء ونواب القائمة العراقية.

العراقية تعتبر مثوله أمام القضاء انتحاراً سياسياً

ائتلاف المالكي لا يعترف بنتائج لجنة متابعة ملف الهاشمي

أبدى ائتلاف دولة القانون، بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي ، عدم اهتمامه بنتائج اللجنة النيابية المكلفة بمتابعة التحقيق في قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، فيما استبعد ائتلاف العراقية مثوله (الهاشمي) امام القضاء في الوقت الحالي معتبرا الامر انتحارا سياسيا.

□ بغداد/ المدى

وكان النائب عن القائمة العراقية خالد العلواني قد كشف عن أن مجلس النواب وافق على تشكيل لجنة نيابية تضم أعضاء من جميع الكتل السياسية مهمتها متابعة ملف التحقيق في قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي والتأكد مما اذا كان مسيساً ام لا.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد الصيهود في تصريحات صحفية "تقرير اللجنة النيابية المكلفة بمتابعة التحقيق في قضية الهاشمي لن يؤثر قيد انملة، ولسنا مهتمين بنتائجه"، موضحاً أن "عمل اللجنة اقتصر على لقاء حماية الهاشمي المتهمين بعمليات مسلحة، وفقاً للاعترافات التي ادلوا بها".

وأضاف الصيهود أن "اللجنة النيابية لم يصوت عليها داخل مجلس النواب، بل ان رئيس مجلس النواب قام بتكليف أعضاء من مختلف الكتل للاطلاع على اوضاع المتهمين"، مؤكداً على ان "عمل اللجنة لا يتداخل مع عمل القضاء البتة، لأن الدستور نص على فصل السلطات في البلاد".

وكان مجلس القضاء الأعلى قد اعلن، الاسبوع الماضي، عن رد طلب الهاشمي بنقل قضيته وأفراد حمايته من بغداد إلى كركوك، مؤكداً إبقاء القضية في بغداد بعد أن نظرت الهيئة العامة في محكمة التمييز المكونة من ١٩ قاضياً من كبار القضاة بطلبه.

وكان من المقرر ان تعرض قيادة عمليات بغداد اعترافات ثانية لمجموعة اخرى من حمايات نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي إلاّ أنها أعلنت عن تأجيل الاعترافات لإكمال الاجراءات القضائية.

يذكر أن الهاشمي وعددا من أفراد حمايته المتهمين بقضايا "إرهاب" موجودون في إقليم كردستان منذ صدور أوامر باعتقالهم الشهر الماضي، ورفضت وزارة الداخلية في الإقليم طلب نظيرتها الاتحادية تسليم الهاشمي إلى بغداد.

وعلى صعيد متصل، وصف النائب عن القائمة العراقية حقي المشهداني خضوع نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي للقضاء في ظل حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي بـ"الانتحار السياسي".

وقال في تصريح لوكالة كل العراق اليوم الجمعة " اننا لا نعتقد بان الهاشمي سيجازف ويخضع للقضاء العراقي في ظل وجود حكومة المالكي لان ذلك بمثابة انتحار سياسي ، وانا شخصيا لا انصحه بالمجيء الى بغداد والخضوع الى النظام القضائي".

وأضاف المشهداني " اذا كان الهاشمي ضحية للصفقات السياسية بين الكتل السياسية فالخزي والعار لمثل هذه العملية السياسية التي يكون فيها القضاء مسيساً".

وكان نائب رئيس الوزراء الاسبق سلام الزوبعي، قد كشف عن محاولة لاغتيال نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي من قبل اطراف في القائمة العراقية، مؤكدا ان "المطلك مات سياسيا عندما قال انه يتشرف بالدفاع عن حزب البعث".

وقال الزوبعي، في مؤتمر صحفي عقده امس الاول ان "هناك اطرافا سياسية في القائمة العراقية تحاول اغتيال طارق الهاشمي"، مشيرا في الوقت ذاته انه "اغتال نفسه سياسيا عندخروجه من الحزب الاسلامي وبقي دون مساندة من جهة سياسية"، داعيا اياه بالعودة الى الحزب والاعتذار منه لارتكابه مخالفة صريحة".

وعبر الزوبعي عن استغرابه تولي الهاشمي منصب نائب رئيس الجمهورية لدورتين متتاليتين والذي يمثل الشخص الثاني في الدولة لرعاية الدستور والقانون، بالرغم من عدم ثقته في القضاء وامتناعه من المثول امامه.

وعن نائب رئيس الوزراء صالح المطلك قال الزوبعي، ان "صالح المطلك تجاهل كل الدماء والمعاناة التي مر بها الشعب العراقي على يد حزب البعث عندما قال انه يتشرف بالدفاع عن هذا الحزب"، مشيرا الى انه "بهذه التصريحات قد مات سياسيا".